موجز عن تأثير قانون نظام المعلومات والتوثيق الوطني على الإنترنت في ليبيا، قانون رقم 4 لسنة 1990

موجز عن تأثير قانون نظام المعلومات والتوثيق الوطني على الإنترنت في ليبيا، قانون رقم 4 لسنة 1990

الفهرس

المقدمة	1
التحليل	1
التأثير على الخصائص الحرجة لـ IWN	1
التأثير على عوامل تمكين إنترنت OGST	3
ملخص	4
خاتمة	5
توصيات للإصلاح	5
دعوة لإجراء تقييم شامل لتأثير الإنترنت	6
المساهمين	7
ليبيا القانون رقم 2022/6 التحليل باستخدام IIAT	8
الخصائص الحرجة لـ IWN (طريقة الإنترنت للتواصل)	8
عوامل تمكين الإنترنت OGST (المفتوح والمتصل عالميًا والآمن والجدير بالثقة)	9

المقدمة

يحلل هذا الموجز عن تأثير الإنترنت القانون الليبي رقم 4 لسنة 1990 بشأن النظام الوطني للمعلومات والتوثيق (الطبعة العربية) باستخدام مجموعة أدوات تقييم تأثير الإنترنت (IIAT). يقوم إطار عمل IIAT بتقييم تأثير القانون على الإنترنت الخصائص الحاسمة للشبكات القابلة للتشغيل المتبادل والمفتوحة والمحايدة (IWN) ولها العوامل التمكينية لإنترنت مفتوح ومتصل عالمياً وآمن وجدير بالثقة (OGST). وفي حين يؤكد القانون على إدارة البيانات المركزية وحماية الخصوصية القوية، فإن افتقاره إلى أحكام اللامركزية والتعاون المفتوح والوصول غير المقيد يخلق حواجز أمام تحقيق نظام بيئي للإنترنت يتوافق مع مبادئ الحوكمة العالمية. ويستكشف التحليل آثار القانون على البنية التحتية الأساسية للإنترنت ويقترح إصلاحات مستهدفة لمواءمتها مع أفضل الممارسات الدولية.

التحليل

يلعب القانون الليبي رقم 4 لسنة 1990، الذي يحكم النظام الوطني للمعلومات والتوثيق، دورًا محوريًا في تشكيل إطار إدارة البيانات في البلاد. تم التقييم من خلال مجموعة أدوات تقييم تأثير الإنترنت (IIAT)، يستكشف هذا التحليل تأثير القانون على الخصائص الحاسمة للشبكات القابلة للتشغيل المتبادل والمفتوحة والمحايدة (IWN) و العوامل التمكينية لإنترنت مفتوح ومتصل عالمياً وآمن وجدير بالثقة (OGST). وبينما يؤكد القانون على الخصوصية وسرية البيانات، فإن نهجه المركزي وقيوده تعيق توافقه مع مبادئ حوكمة الإنترنت العالمية.

التأثير على الخصائص الحرجة لـ IWN

ال الخصائص الحرجة لـ IWN تحديد الخصائص الأساسية المطلوبة

لإنترنت قوي وشامل. وبموجب القانون رقم 4، تنشأ العديد من التحديات في الحفاظ على هذه الممتلكات.

أولا، يدعم القانون جزئيا بنية تحتية يمكن الوصول إليها ببروتوكول مشترك من خلال توحيد عملية جمع وتوثيق المعلومات عبر الجهات. يساعد هذا الجهد في إنشاء نظام متماسك يمكنه دعم مشاركة البيانات. ومع ذلك، فإن نموذج الإدارة المركزية يحد من إمكانية الوصول على نطاق أوسع، حيث أن الكيانات المرخص لها فقط هي التي يمكنها التفاعل مع النظام، مما يجعله أقل شمولاً وأقل توافقاً مع البروتوكولات العالمية التي تؤكد على الوصول المفتوح.

ملكية بنية مفتوحة مع كتل بناء قابلة للتشغيل البيني وقابلة لإعادة الاستخدام غائبة إلى حد كبير في إطار القانون. إن المركزية الصارمة لنظام المعلومات الوطني تخلق صوامع وتمنع تكامل التقنيات القابلة للتشغيل البيني. ومن خلال عدم تشجيع المعايير المفتوحة، فإن القانون يخنق الابتكار والقدرة على التكيف في مشهد الإنترنت سريع التطور.

لامركزية الإدارة ونظام توجيه موزع واحد، وهي خاصية هامة أخرى للشبكة الدولية للنساء العاملات، تتعارض بشكل مباشر مع اعتماد القانون على الرقابة المركزية. ويقلل هذا النموذج من المرونة، حيث أن الأنظمة المركزية أكثر عرضة للاضطرابات، سواء كانت فنية أو إدارية. ومن شأن النهج اللامركزي أن يوزع المسؤوليات، ويعزز قابلية التوسع والمتانة.

كما يهمل القانون أهمية المعرفات العالمية المشتركة، مثل أسماء النطاقات أو عناوين IP، والتي تعتبر ضرورية لمواءمة الأنظمة الوطنية مع إدارة الإنترنت العالمية. وبدون أحكام تعالج هذه الخاصية، فإن

أنظمة المعلومات الليبية تخاطر بالعزلة عن الشبكات الدولية، مما يعيق الاتصال العالمي.

وأخيراً غياب الحياد التكنولوجي في القانون قيد كبير. ومن خلال عدم استيعاب التكنولوجيات المتنوعة، فإن الإطار القانوني معرض لخطر التقادم مع ظهور ابتكارات جديدة على الإنترنت. ومن شأن اتباع نهج عام الغرض ومحايد تكنولوجياً أن يحمي نظام المعلومات الوطني من المستقبل ويعزز التوافق على نطاق أوسع مع المعايير الناشئة.

التأثير على عوامل تمكين إنترنت OGST

ال تمكين الإنترنت OGST تحديد الشروط الأساسية لتعزيز إنترنت مفتوح وآمن وجدير بالثقة. يظهر القانون رقم 4 تأثيرًا مختلطًا في هذا المجال.

وعلى الجانب الإيجابي، يوفر القانون حماية قوية لهؤلاء الأشخاص خصوصية. ويحظر الإكراه والخداع في جمع البيانات، ويمنح الأفراد الحق في الوصول إلى بياناتهم الشخصية وتعديلها، ويقيد الاستخدام غير المصرح به للمعلومات الخاصة أو نشرها. تتوافق هذه التدابير بشكل جيد مع مبادئ الخصوصية الحديثة وتضع أساسًا قويًا لحماية الحقوق الفردية.

بصورة مماثلة، سرية البيانات هو القوة الرئيسية للقانون. تضمن الأحكام القوية حماية البيانات الحساسة من الوصول غير المصرح به وسوء الاستخدام. ومن خلال فرض رقابة صارمة على المعلومات السرية، يتوافق القانون مع المعايير العالمية لإدارة البيانات الآمنة.

إلا أن القانون يقصر في تعزيزها الحوكمة التعاونية. ولا يتضمن آليات

لإشراك مختلف أصحاب المصلحة، مثل المجتمع المدني أو القطاع الخاص أو المنظمات الدولية، في إدارة نظام المعلومات الوطني. تعد الأساليب التعاونية ضرورية لضمان الشفافية والشمولية والقدرة على التكيف في إدارة الإنترنت. إن الافتقار إلى مثل هذه الأحكام يجعل النظام أقل تشاركية ويحد من قدرته على تلبية احتياجات مجموعة متنوعة من المستخدمين.

إن أهم قيود القانون تكمن في تأثيره على الوصول غير المقيد. ومن خلال فرض ضوابط صارمة على من يمكنه الوصول إلى نظام المعلومات الوطني واستخدامه، تصبح الشفافية والوصول المفتوح محدودين. ومثل هذه القيود تعيق الابتكار والبحث والتطوير، وهو ما يمكن أن ينشأ عن التعامل على نطاق أوسع مع البيانات. يعد الوصول المفتوح إلى المعلومات غير الحساسة حجر الزاوية في أنظمة الإنترنت الحديثة ومحركًا للنمو الاقتصادي والاجتماعي.

ملخص

ينشئ القانون الليبي رقم 4 لسنة 1990 نظامًا وطنيًا مركزيًا للمعلومات والتوثيق، يهدف إلى توحيد عملية جمع البيانات ودعم اتخاذ القرارات الحكومية. وفي حين يؤكد القانون على حماية الخصوصية وسرية البيانات، فإنه لا يفي بالمجالات الرئيسية الضرورية للتوافق مع مبادئ حوكمة الإنترنت الحديثة. وباستخدام مجموعة أدوات تقييم تأثير الإنترنت (IIAT)، تم تحليل تأثير القانون على الخصائص الحاسمة للشبكات القابلة للتشغيل المتبادل والمفتوحة والمحايدة (IWN) وعوامل تمكين الإنترنت المفتوحة والمتصلة عالميًا والآمنة والجديرة بالثقة (OGST). تسلط النتائج الضوء على قيود كبيرة في اللامركزية، والحوكمة التعاونية، والوصول غير المقيد، والحياد التكنولوجي. تعيق أوجه القصور هذه قدرة ليبيا على تعزيز نظام بيئي مرن ومبتكر وشامل للإنترنت

خاتمة

إن النهج المركزي الذي يفرضه القانون رقم 4 لسنة 1990 يخلق نقاط ضعف وحواجز أمام إنترنت مفتوح ومتصل عالميًا في ليبيا. وفي حين أن تدابير الخصوصية وسرية البيانات التي يفرضها القانون تتوافق مع المعايير الدولية، فإن سياسات الوصول التقييدية والافتقار إلى حوكمة أصحاب المصلحة المتعددين تقوض الأهداف الأوسع للانفتاح والابتكار. يعد إصلاح القانون لمعالجة هذه الثغرات أمرًا ضروريًا لضمان مساهمة نظام المعلومات الوطني الليبي في التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي للبلاد مع التوافق مع مبادئ حوكمة الإنترنت العالمية.

توصيات للإصلاح

اللامركزية: التحول من نموذج الإدارة المركزي بالكامل إلى النظام اللامركزي الذي يوزع المسؤوليات بين الجهات الحكومية وكيانات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وهذا من شأنه أن يعزز قابلية التوسع والمرونة وإشراك أصحاب المصلحة.

الحوكمة التعاونية: تقديم آليات لإشراك مختلف أصحاب المصلحة، مثل الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية، في إدارة نظام المعلومات الوطني والإشراف عليه. وسوف تضمن الحوكمة التعاونية الشفافية والشمولية والقدرة على التكيف.

الوصول غير المقيد: وضع سياسات شفافة وشاملة لتمكين الوصول المفتوح إلى البيانات غير الحساسة للبحث والابتكار والتطوير. يجب أن تركز ضوابط الوصول على حماية المعلومات الحساسة مع السماح بمشاركة أوسع مع مجموعات البيانات العامة.

الحيـاد التكنولوجـي: تعديـل القانـون ليشـمل الحيـاد التكنولوجـي، ممـا يضمــن بقــاء النظــام قــابلاً للتكيــف مــع الابتــكارات الجديــدة والأطــر التقنيـة المتنوعـة. وسـيعمل هـذا النهـج علـى تحصيـن البنيـة التحتيـة الوطنية للمعلومات في المستقبل.

التوافـق مـع المعاييـر العالميـة: دمـج مبـادئ حوكمـة الإنترنـت الدوليـة، مثــل تلــك التــي وضعتهــا ICANN وISOC، لضمــان توافــق أنظمــة المعلومـات الليبيـة مـع أفضـل الممارسـات العالميـة لقابليـة التشـغيل البيني والبنية المفتوحة والتنسيق.المعرفات العالمية المشتركة.

دعوة لإجراء تقييم شامل لتأثير الإنترنت

ينبغــي إجــراء تقييــم شــامل لتأثيــر الإنترنــت لتقييــم المخاطــر المحتملةوفـرص تنفيـذ الإصلاحـات المقترحـة. وسيشـمل هـذا التقييـم ما يلي:

1. تقييم المخاطر:
   - تحديد نقاط الضعف في النظام المركزي الحالي.
   - تقييــم مخاطــر الوصــول غيــر المصــرح بــه إلــى البيانــات وســوء الاســتخدام المحتمــل.

2. مشاركة أصحاب المصلحة:
   - التشـاور مـع الـوكالات الحكوميـة وممثلـي القطاع الخـاص ومنظمات المجتمـع المدنـي والخبراء الفنيين لفهم وجهـات النظر المتنوعة.

3. جدوى التنفيذ:
   - تقييـم المتطلبـات الفنيـة والماليـة للانتقـال إلـى نمـوذج الحوكمـة اللامركزيــة والمفتوحة.

4. الرصد والتقييم:

• تطوير مقاييس لتقييم التأثيرات طويلة المدى للإصلاحات على الخصوصية وإمكانية الوصول والابتكار.

وسيوفر التقييم الكامل لتأثير الإنترنت قاعدة الأدلة اللازمة لدفع الإصلاحات الفعالة، مما يضمن أن نظام المعلومات الوطني في ليبيا يدعم نظامًا بيئيًا حديثًا وشاملاً ومرنًا للإنترنت.

المساهمين

تمت قيادة هذا التحليل من قبل أمجدبدر الشويهدي ممول من قبل مبادرة أنير بالتعاون مع جمعية الإنترنت ليبيا ومع عدد من أصحاب المصلحة من المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والأكاديميين والناشطين ومستخدمي الإنترنت.

ليبيا القانون رقم 6/2022 التحليل باستخدام IIAT

الخصائص الحرجة لـ IWN (طريقة الإنترنت للتواصل)

الخصائص الحرجة لـ IWN	تأثير؟	وإذا كان التأثير لماذا؟
بنية تحتية يمكن الوصول إليها باستخدام بروتوكول مشترك	مختلط	تأثير: ويدعم القانون أنظمة البيانات الموحدة ولكنه يركز على الإدارة المركزية، مما قد يحد من إمكانية الوصول على نطاق أوسع.
بنية مفتوحة لبنات البناء القابلة للتشغيل البيني والقابلة لإعادة الاستخدام	سلبي	تأثير: لا يشجع القانون المباني المفتوحة أو القابلة لإعادة الاستخدام، ويفضل إطارًا مركزيًا مغلقًا.
الإدارة اللامركزية ونظام التوجيه الموزع الفردي	سلبي	تأثير: يتعارض التركيز على المركزية مع المبادئ اللامركزية الحاسمة لحوكمة الإنترنت المرنة.
المعرفات العالمية المشتركة	سلبي	تأثير: يفتقر القانون إلى التوافق مع المعايير العالمية للمعرفات مثل أسماء النطاقات أو عناوين IP.
شبكة محايدة تكنولوجياً ذات أغراض عامة	سلبي	تأثير: ولا يضمن القانون الحياد التكنولوجي، مما قد يقيد الابتكار والتكيف مع تقنيات الإنترنت الجديدة.

عوامل تمكين الإنترنت OGST (المفتوح والمتصل عالميًا والآمن والجدير بالثقة)

تمكين الإنترنت OGST	تأثير؟	وإذا كان التأثير لماذا؟
وصول سهل وغير مقيد	سلبي	**تأثير: يقيد القانون الوصول إلى بيانات معينة ويعطي الأولوية للرقابة على الانفتاح.**
الاستخدام غير المقيد ونشر تقنيات الإنترنت	سلبي	**تأثير: وتحد المركزية من المرونة والتنوع اللازمين لنشر التكنولوجيا غير المقيدة.**
التنمية التعاونية والإدارة والحوكمة	سلبي	**تأثير: لا يشجع القانون التعاون بين أصحاب المصلحة؛ وبدلا من ذلك، فإنه يركز على الحكم من أعلى إلى أسفل.**
إمكانية الوصول غير المقيدة	سلبي	**تأثير: القيود المفروضة على مشاركة البيانات والوصول إليها تقلل من إمكانية التواصل المفتوح وإمكانية الوصول.**
القدرة المتاحة	مختلط	تأثير: ويدعم جمع البيانات الموحد بناء القدرات ولكنه لا يتناول بشكل صريح قابلية التوسع في البنية التحتية.

تمكين الإنترنت OGST	تأثير؟	وإذا كان التأثير لماذا؟
سرية البيانات من معلومات وأجهزة وتطبيقات	إيجابي	تأثير: يؤكد القانون على سرية البيانات ويحد من الوصول غير المصرح به.
سلامة المعلومات والتطبيقات والخدمات	إيجابي	**تأثير: إن التوثيق الدقيق والصادق يدعم النزاهة في نظم المعلومات**
الموثوقية والمرونة والتوافر	سلبي	**تأثير: تعمل الأنظمة المركزية على تعزيز الموثوقية ولكنها تقلل المرونة بسبب نقاط الفشل الفردية المحتملة.**
المساءلة	إيجابي	**تأثير: ويفرض القانون عقوبات على سوء الاستخدام ويضمن المساءلة من خلال آليات مراجعة البيانات.**
خصوصية	إيجابي	تأثير: تحمي تدابير الخصوصية القوية من الإكراه والمشاركة غير المصرح بها والاستخدام غير السليم للبيانات.